44 | 10 آب - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

- الاقتصاد العراقي منفتح للاعمال ـ والنفوذ
- العراق ومصر يعززان من جهودهما الدبلوماسية المشتركة
- وأد الآمال الأمريكية بالعراق بإبرام صفقة النفط مقابل الغاز مع إيران
- الاقتصاد العراقي يحاول تجربة اشياء جديدة مع انحسار الارهاب

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صناع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+965 07779798941
iraqcopy@gfrmiraq.com

الاقتصاد العراقي منفتح للاعمال ـ والنفوذ

الكاتب:

جوناثان فينتون هارفي

محلل وصحفي بريطاني ركز عمله إلى حد كبير على شؤون مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن القضايا الجيوسياسية والاقتصادية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط الأوسع ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وعمل الكاتب لمجموعة واسعة من مراكز الفكر في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والشرق الأوسط.

المصدر:

وورلد بوليتكس ريفيو

https://www.worldpoliticsreview.com/iraq-economy-iran-relations-politics-oil-politics-middle-east/?loggedin=1

التاريخ:

24 تموز 2023

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر - فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

على مدى العقدين الماضيين, وظفت إيران نفوذها السياسي في بغداد, والذي أصبح ممكنا بفعل الجماعات المسلحة المدعومة من طهران, لتعزيز مكانتها في العديد من القطاعات الاقتصادية العراقية, تحديدا قطاع الطاقة. حيث تزود إيران الان حوالي ٤٠ بالمائة من استهلاك البلاد للكهرباء, لكنها عجزت في الفترة الأخيرة عن تلبية التنامي في الطلب. لذا فان التنافس من اجل الاستثمار في العراق والنفوذ الاقتصادي المصاحب له, أصبح الان أكثر حدة مع تصدي المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة لزمام هذا الامر. سعت السعودية والامارات بشكل دؤوب الى الاستثمار في العراق, وحصلت هذه الجهود على زخم سرع من ايقاعها خلال هذا العام, مع تخصيص الرياض الأموال الخاصة بدعم الاستثمارات في البنى التحتية والتعدين والزراعة والتطوير العقاري والخدمات المالية. كما وسعت بغداد دعوتها الى شركة أرامكو السعودية للاستثمار في حقل عكاز الغازي في غرب العراق, والذي يتوقع ان تصل انتاجيته الى ٤٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا. في الوقت ذاته, المنافسة لا تقتصر على جيران العراق في دول الخليج. منذ عام ٢٠٢١, سعت فرنسا بجدية لتقوية علاقاتها الاستراتيجية والاقتصادية مع بغداد, بهدف ملئ الفراغ الذي خلفه الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق في ذلك العام. وتوج ذلك بتأسيس الشراكة الاستراتيجية بين العراق وفرنسا في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣, والتي تركز على الإجراءات الأمنية ومكافحة الفساد والروابط الثقافية

في الثالث من شهر تموز, توصلت السعودية والامارات الى اتفاق مع العراق يقضي باستثمار كل منهم ٣ مليارات دولار, في مؤشر لتوسع الاستثمارات الخليجية في العراق في وقت لايزال فيه الأخير يسعى لتمويل مشاريع إعادة الاعمار والتنمية في مجال البنى التحتية. رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني ذكر في شهر حزيران الماضي بانه «بعد استعادته لمكانته الطبيعية في المنطقة, فان الاستقرار المتنامي في البلاد « يجعل منها بيئة واعدة للمشاريع الاستثمارية. لذا فان الاتفاقية التي أعلن عنها مؤخرا تشير الى ان كل من الرياض وأبو ظبي يسيران ضمن هذا التوجه.

هذا الامر يمثل تحولا كبيرا جدا. على مدى العقدين الماضيين, وظفت إيران نفوذها السياسي في بغداد, والذي أصبح ممكنا بفعل الجماعات المسلحة المدعومة من طهران, لتعزيز مكانتها في العديد من القطاعات الاقتصادية العراقية, تحديدا قطاع الطاقة. حيث تزود إيران الان حوالي ٤٠ بالمائة من استهلاك البلاد للكهرباء, لكنها عجزت في الفترة الأخيرة عن تلبية التنامي في الطلب. لذا فان التنافس من اجل الاستثمار في العراق والنفوذ الاقتصادي المصاحب له, أصبح الان أكثر حدة مع تصدي المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة لزمام هذا الامر.

خلال فترة الحرب الاهلية في العراق, انهارت علاقات الرياض مع بغداد بسبب قرب روابط الأخيرة مع طهران. في ذلك الوقت, اتهمت حكومة العراق السعودية بدعم التمرد السني في البلاد. العلاقات الدبلوماسية, والتي كانت مقطوعة خلال فترة حكم صدام حسين, لم يتم استئنافها الا في عام ٢٠١٥, لكن التوترات اللاحقة تسببت في سحب السفراء من البلدين. تعود جذور اندفاع الرياض نحو الاستثمار في العراق الى الانفراجة التي حصلت منذ ثلاث سنوات مع تطبيع العلاقات في شهر أيار ٢٠٢٠, وما تلا ذلك من إعادة فتح منفذ عرعر الحدودي في شهر نوفمبر من العام نفسه بعد اغلاق استمر لما يقارب الثلاث عقود.

منذ ذلك, سعت السعودية والامارات بشكل دؤوب الى الاستثمار في العراق, وحصلت هذه الجهود على زخم سرع من ايقاعها خلال هذا

IRAQ COPY

العام, مع تخصيص الرياض الأموال الخاصة بدعم الاستثمارات في البنى التحتية والتعدين والزراعة والتطوير العقاري والخدمات المالية. كما وسعت بغداد دعوتها الى شركة أرامكو السعودية للاستثمار في حقل عكاز الغازي في غرب العراق, والذي يتوقع ان تصل انتاجيته الى ٤٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا.

في شهر شباط, عقد لقاء بين السوداني ورئيس الامارات محمد بن زايد هدف الى تعزيز استثمار أبو ظبي في البلاد. ثم وقعت بغداد لاحقا اتفاقيات مع شركة الهلال الإماراتية للبترول, بالاشتراك مع شركتين صينيتين لتطويل حقول نفطية وغازية في شمال شرق العراق.

بالإضافة الى السعودية والامارات, زادت قطر من تعهداتها بالاستثمار في العراق. في شهر حزيران الماضي, وافقت الدوحة على المساهمة بتسعة مليارات ونصف المليار دولار ضمن مشاريع متعددة في مجال الطاقة, الا ان الاسقف الزمنية والخطط التفصيلية لهذه الاستثمارات لم يتم تأكيدها بعد. سيدخل الاستثمار القطري كذلك في قطاعي الرعاية الصحية والفندقة.

مشيرةً الى إمكانية اثارة هذه المبادرات للتوترات, انتقدت الجماعات المدعومة من إيران اشتراك الرياض بالاستثمار واصفة إياه بالاستعمار السعودي, مع اتهامات محددة بإمكانية استخدام هذه الاستثمارات كسلاح لاستهداف المناطق الشيعية. ويكمن وراء هذه الانتقاد إقرار هذه الجماعات بان الاستثمارات السعودية قد تتسبب في تقويض النفوذ الإيراني. في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٢٠, اضطرت السعودية الى التخلي عن خططها للاستثمار في القطاع الزراعي العراقي بسبب اعتراضات مماثلة. اقترحت الرياض استثمارات زراعية جديدة في شهر اذار, لكن هناك مخاوف من ان المعارضة في داخل العراق قد تتسبب في الحيلولة دون التقدم في هذا المجال.

كذلك تسببت الاستثمارات الامارتية في خلق انتقادات مشابهة بل وحتى مخاطر امنية, كما دل على ذلك استهداف أبو ظبي في شهر شباط سنة ٢٠٢٢ والذي تبنت مسؤوليته فصائل عراقية كرد على التدخل الاماراتي في العراق واليمن. لكن, على العكس من الرياض, انتهجت

أبو ظبي نهجا مختلفا, متفاعلة مع فصائل عراقية مسلحة مثل كتائب حزب الله وعصائب اهل الحق عن طريق القوة الناعمة والدبلوماسية. الهدف من هذه الاستراتيجية هو خفض التصعيد لضمان الاستثمارات الإماراتية, أكثر من كونه تركيز على تنحية النفوذ الإيراني.

في الوقت ذاته, المنافسة لا تقتصر على جيران العراق في دول الخليج. منذ عام ٢٠٢١, سعت فرنسا بجدية لتقوية علاقاتها الاستراتيجية والاقتصادية مع بغداد, بهدف ملئ الفراغ الـذي خلفه الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق في ذلك العام. وتوج ذلك بتأسيس الشراكة الاستراتيجية بين العراق وفرنسا في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣, والتي تركز على الإجراءات الأمنية ومكافحة الفساد والروابط الثقافية. التعاون الثنائي فتح الباب للشركات الفرنسية للدخول الى الأسواق العراقية, بما في ذلك استثمار شركة توتال للطاقة والذي بلغت قيمته ٢٧ مليار دولار والذي تم التصديق عليه في شهر تموز بعد سنوات من التأخير. ستمنح هذه الصفقة شركة توتال أكبر حصة ضمن شركة نفط البصرة, تليها الحصة الحكومية وحصة شركة قطر للطاقة.

وبالرغم من ان الهدف هو ملئ الفراغ الذي خلفه مغادرة الولايات المتحدة في العراق, لا يزال النفوذ الفرنسي محدودا, تحديدا عند مقارنته بالنفوذ الصيني. فبكين استفادت بشكل مماثل من تراجع انخراط واشنطن في جهود إعادة اعمار العراق لتصبح أكبر مستثمر في البلاد. الصين ادمجت العراق ضمن مبادرة الحزام والطريق الخاصة بها وضمنت وصولها الى سوق النفط العراقي من خلال اتفاقية النفط مقابل الاعمار في عام ٢٠١٩, حيث يتركز اهتمام الاستثمارات الصينية في مجال البنى التحتية على قطاع الطاقة. وأوضح مثال على نجاح هذه الاتفاقية هو ان نصف انتاج النفط العراقي الحالي يتأتى من حقول نفطية اما تقوم الشركات الصينية بتشغيلها او لها شراكات في مجالات لها علاقات بالإنتاج.

ونظرا لعلاقاتها الودية مع دول جوار العراق الخليجية, لم تواجه الصين عراقيلا كثيرة في استثماراتها. في الواقع, حتى العمليات في الحقول النفطية والغازية الواقعة في أراضي تسيطر عليها الجماعات

المسلحة المدعومة من إيران مضت بيسر, بسبب العلاقات الوثيقة بين بكين وطهران. وفي حقيقية الامر, توضح الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين إيران والصين والتي أنجزت في سنة ٢٠٢١ نية الصين للتركيز وربط كل من العراق وإيران ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق في الشرق الأوسط.

من جانب اخر, هنالك بعض المخاوف الداخلية من تحول قطاع النفط العراقي الى صناعة يهيمن عليها الصينيون. في عام ٢٠٢١, مع بروز نوايا لشركات لوك اويل واكسون موبيل وبريتش بيتروليوم لبيع حصصها الى الصين, تدخلت وزارة النفط العراقية لمنع الشركات الصينية من الحصول على المزيد من السيطرة على حقولها النفطية. وبالرغم من مثل هكذا مخاوف قد تستمر, لا ان الصين أصبحت بالفعل لاعبا رئيسيا في صناعة النفط في العراق, وغيرها من اللاعبين, تحديدا دول الخليج, ستحتاج الى تلمس طريقها ضمن هذا النفوذ. حاليا, لا يبدو ان التواجد الصيني يشكل عائقا كبيرا اما الاستثمار الخليجي, كما دل على ذلك التعاون بين الصين والامارات ضمن المشروعات التنموية, كما لوحظ هذا الامر مسبقا.

مع تنافس القوى الإقليمية والدولية المختلفة لتأمين الاستثمارات والنفوذ الاقتصادي في العراق, الا ان الخصومات القائمة والمعارضة من قبل فصائل عراقية مختلفة والفساد كلها تمثل تحديات كبيرة للاستثمارات الأجنبية, وتعيق من افاق النمو. في نهاية المطاف, ان نجاح الاستثمارات الإقليمية والدولية في تنشيط اقتصاد العراق سيتوقف على استقرار البلاد.

وبالرغم من هذه المعوقات, الا ان التطورات الأخيرة تسير في الاتجاه الصحيح بالنسبة لبغداد. هناك بوادر امل تشير الى ان الاستثمار الأجنبي المتزايد من شأنه ان يعالج القضايا الملحة مثل البطالة والهوة في مجال البنى التحتية عن طريق خلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص, في الوقت الذي تعزز فيه من قدرات العراق على تصدير المزيد من الطاقة.

وعلى الرغم من مواجهة نفوذها السابق في بغداد لبعض التحديات,

لا تزال طهران تحتفظ بالتأثير عن طريق دعم الجماعات المسلحة والسياسيين العراقيين, بشكل يحمل تأثيرات على السيادة العراقية. وبالنظر للنفوذ الإيراني, العراق لايزال بعيدا عن الاندماج مع الصف العربي. وبالرغم من الانفتاح الأخير بين طهران والرياض, بالإضافة الى الحوال المستمر بين إيران ودول الخليج, يمكن له ان يخفف من حدة التوترات, الا انه ينبغي على السعودية والامارات تلمس طريقهم بحذر في داخل المشهد السياسي والاقتصادي العراقي لضمان نجاح استثماراتهما. لكن حقيقة ان الخطط الاقتصادية لها اجال زمنية بعيدة الأفق يدل على التفاؤل بإمكانية تحقيقها.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- أسهم ترميم العلاقات الدبلوماسية للعراق مع الدول الإقليمية بالإضافة الى الاستقرار الأمني والسياسي في ارتفاع وتيرة الاستثمارات الأجنبية في قطاعي الطاقة والبنى التحتية.
- يواجه الاستثمار الاجنبي تحديين أساسيين هما الفساد والانقسامات الداخلية وانعكاساتها على البيئة الأمنية. بالإضافة الى المخاوف من ان تفسر الاستثمارات الأجنبية على انها محاولات لكسب النفوذ داخل العراق وتحقيق منافع توظف ضمن سياق صراعات بين أطـراف دولية وإقليمية.
- يتوجب على العراق العمل على تأمين الساحة الداخلية والبيئة المحلية الاستثمارية عن طريق ابعاد الميدان الاقتصادي عن الصراعات والمصالح السياسية بالإضافة الى طمأنه الأطراف الدولية والمحلية بان الهدف والغاية النهائية من الشراكات الاقتصادية التي يعقدها العراق مع دول الجوار الإقليمي هو النهوض بالبنية التحتية للبلاد وتعزيز قدراتها الاقتصادية وليس تحويل البلاد الى ميدان للتنافس الجيوسياسي الدولي والإقليمي.

العراق ومصر يعززان من جهودهما الدبلوماسية المشتركة,

لكن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال هي المحور الرئيس ضمن هذه المشهد

الكاتب:

يريفان سعيد

باحث مشارك في معهد دول الخليج العربي في واشنطن ومحاضر سابق في جامعة هولير, حاصل على شهادة الدكتوراه من مدرسة كارتر للسلام وحل النزاعات بجامعة جورج ميسن.

المصدر:

مؤسسة دول الخليج العربي في واشنطن

https://agsiw.org/iraq-and-egypt-boost-diplomacy-but-gcc-remains-the-linchpin/

التاريخ:

1 اب 2023

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر - فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

العراق الذي مزقته الصراعات بحاجة ماسة الى الاستثمار الأجنبي والعمالة لدعم جهوده في إعادة الاعمار. ويمكن للاستثمار والعمالة المصرية لعب دور حيوي في هذا المال. نظرا للروابط الثقافية والتاريخية واللغوية المشتركة, يشعر الكثير من المصريين بارتباط قوي بالعراق, وهو ما يجعلهم مؤهلين جدا للاندماج بالمجتمع العراقي. هذه الوشيجة من الممكن ان تسهم بشكل كبير في عملية إعادة البناء في العراق, وتعضد من التعاون الذي سيعود بالنفع على البلدين. رحلة السوداني الى مصر كانت أيضا جزءا من جهود أكبر من قبل العراق ومصر والأردن لتأسيس الية للاندماج الإقليمي. ان ارتفاع وتيرة الدبلوماسية على مستويات مرتفعة يبرز كيفية التزام العراق ومصر والأردن قدر تعلق الامر بصياغة أواصر قوية ويدل على إرادة هذه الدول لتعميق العلاقات عن طريق تشكيل حلف اقتصادي مشابه لذلك الذي تم تأسيسه في اليمن سنة ١٩٨٩. ان إمكانية تشكيل تكتل اقتصادي يتضمن مصر والعراق والأردن يقدم فرصة واعدة للتعاون مع دول مجلس التعاون الخليج العربي من اجل تعزيز التداخل الاقتصادي والتجارة والاستثمار. ومهما يكن من الامر, سيتطلب الامر تفكيرا مبدعا يرفض منطق الحسابات الصفرية الهدام والتي طغت على سياسة التحالفات في الشرق الأوسط. من اجل الوصول الى هذه الأهداف, على الكتلة الجديدة ضمان ان مبادراتها وسياساتها تلائم مع مصالح دول مجلس التعاون الخليجي.

في الثالث عشر من شهر حزيران, قام رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني برحلته الثانية الى القاهرة في اقل من مائة يوم. احدى عشر وزيرا والعديد من رجال الاعمال العراقيين صاحبوا رئيس الوزراء في رحلته هذه. في الوقت الذي وقع فيه العراق ومصر ١١ مذكرة تفاهم لتوسيع التجارة والسياحة والاستثمار, الرحلة كانت جزء من جهد أكبر بين العراق ومصر والأردن يركز على الاندماج الإقليمي.

على مر السنوات, مرت العلاقات المصرية العراقية بفترات من التعاون والتنافس والتغير في الديناميات نتيجة التحولات في تطلعات الزعامات القائمة والسياسات الإقليمية والصراعات. وعلى الرغم من وجود هذه التعقيدات, اقر البلدان بأهمية استمرار الانخراط الدبلوماسي لسبر اغوار ميادين جديدة للتعاون. في سنة ١٩٦٣, حاول العراق ومصر, بالاشتراك مع سوريا, تشكيل تحالف عربي إقليمي لتعزيز امنهم واستقرارهم ولإعطاء زخم لقدراتهم الاقتصادية عن طريق تحرير التجارة. في محاولة للتنافس مع مجلس التعاون الخليجي, أسست مصر والعراق والأردن واليمن مجلس التعاون العربي في عام ١٩٨٩. ولكن, هذا التحالف لم يدم طويلا نتيجة للغزو العراقي للكويت في العام الذي تلا ذلك.

خلال الثمانينات, ومع نضوب القوة العاملة العراقية نتيجة للحرب مع إيران, رفع نظام صدام حسين قيود التأشيرة عن المصريين وجلب مليون ونصف مليون عامل مصري للإبقاء على حركة الاقتصاد العراقي. في شهر تموز عام ١٩٨٨, أسست مصر والعراق اللجنة العراقية المصرية العليا لدعم المصالح الاقتصادية والأمنية والتجارية. ولكن غزو العراق للكويت أعاق عمل هذه اللجنة.

احيا العراق ومصر مؤخرا اللجنة العليا المشتركة من خلال لقاء عقد في بغداد في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠. خلال هذا اللقاء, وقع العراق ومصر ١٥ اتفاقية حول قضايا تتضمن الاستثمار والتعاون الصناعي والتجارة والنقل البحري والبنية التحتية والمياه. ثم عقدت اللجنة اجتماعها الثاني خلال زيارة السوداني للقاهرة في شهر حزيران حيث تم توقيع ١١ اتفاقية. وعلى الرغم من ان تفاصيل هذه الاتفاقيات

لا تزال غير واضحة, الا انها باي حال من الأحوال تظهر عزم البلدين على تقوية الروابط الاقتصادية والسياسية.

من الممكن ان يمهد عمل اللجنة المشتركة العليا الطريق للمزيد من التعاون بين العراق ومصر. هذه اللجنة قد تلعب دورا كإطار متقدم للمحادثات على المستويات العليا وتبادل الأفكار وعمليات صنع القرار, متيحة لبغداد والقاهرة إيجاد مجالات للتعاون والمصالح المشتركة والتعامل مع المعوقات وتطوير الاستراتيجيات. تجعل اللجنة المشتركة العليا الامر سهلا للوفود بالسفر من والى العراق ومصر وعقد التجمعات التجارية وتشكيل الشراكات حيث يمكن لهذه الإجراءات ان تعزز من التجارة الثنائية وتحفز التوسع الاقتصادي وتخلق فرص العمل في كلا البلدين.

التعاون العراقي المصري في مجال العمل والاستثمار

يصنف العراق على انه دولة ريعية, تعتمد بكثافة على العوائد المتأتية من المبيعات النفطية. ونتيجة لذلك, يصارع العراق تحديات مثل البطالة العالية والتي تؤثر تحديدا على الشباب, وهي مسألة شائعة في الدول الغنية بالنفط. وبالرغم من ارتفاع معدلات البطالة, بعض المواطنين يبدون ترددهم بقبول فرص عمل بعينها بسبب الوصمة الاجتماعية التي تصاحب ممارسة أدوار لا تمنح أصحابها مكانة مرتفعة. نتيجة لذلك, لجا القطاع الخاص العراقي لتشغيل أكثر من مليون ونصف المليون عامل أجنبي, من بينهم ٢٥ ألف مصري. وبالتطلع الى الامام, وكجزء من اتفاقية إعادة الاعمار مقابل النفط, تمتلك القاهرة خطوطا طموحة لرفع اعداد العاملين المصريين في العراق الى أكثر من ١.٥ مليون, في ظل التوقعات بان تستقطب الاستثمارات المصرية في العراق عددا كبيرا من المصريين الى البلد. ومهما يكن من الامر, هذا الحل يبرز التعقيدات المصاحبة لحل مشكلة العمالة والبطالة في العراق واهمية العمالة الأجنبية ضمن المشهد الاقتصادي للبلاد, مما يجعل إيجاد حلول لتقوية قوة العمل المحلية وخلق فرص عمل جذابة للعراقيين امرا ضروريا.

إيجاد حل لمشكلة الدفعات المالية المعلقة للعاملين المصريين المتقاعدين والذين عملوا في القطاع العام والخاص في العراق هو امر أساسي للوصول الى تعاون شامل بين العراق ومصر في مجال العمالة. بموجب اتفاقية وقعت في شهر حزيران من سنة ١٩٨٨ بين بغداد والقاهرة أعطت للعمالة المصرية حق التمتع بمخصصات التقاعد. ولكن, بغداد تدين بالكثير من الأموال الى الالاف من المصريين الذي كانوا يعملون في العراق حتى عام ٢٠٠٣, وهو ما تسبب بالكثير من التوترات وقد يعقد من حركة العمالة المصرية ويقيد التعاون بين البلدين. في شهر أيار من العام الجاري, التقى وزير العمل العراقي احمد الاسدي ونظيره المصري وعقدا نقاشات مكثفة استمرت لثمان وأربعين ساعة لحل قضية التقاعد وتعزيز علاقات العمالة والاستثمار.

العراق الذي مزقته الصراعات بحاجة ماسة الى الاستثمار الأجنبي والعمالة لدعم جهوده في إعادة الاعمار. ويمكن للاستثمار والعمالة المصرية لعب دور حيوي في هـذا المال. نظرا للروابط الثقافية والتاريخية واللغوية المشتركة, يشعر الكثير من المصريين بارتباط قوي بالعراق, وهو ما يجعلهم مؤهلين جدا للاندماج بالمجتمع العراقي. هذه الوشيجة من الممكن ان تسهم بشكل كبير في عملية إعادة البناء في العراق, وتعضد من التعاون الذي سيعود بالنفع على البلدين.

بالإضافة الى ذلك, سمح العراق للهيئة العامة المصرية للبترول بتأجيل دفع مستحقاتها عن مشتريات النفط العراقي. هذا الترتيب والذي بدا منذ عام ٢٠١٦ تجدد في شهر اذار من هذا العام يهدف الى تشكيل نوع من أنواع المساعدة المالية لمصر, والتي تواجه الان ازمة اقتصادية حادة.

التعاون الثلاثي

رحلة السوداني الى مصر كانت أيضا جزءا من جهود أكبر من قبل العراق ومصر والأردن لتأسيس الية للاندماج الإقليمي. زعماء البلدان الثلاث التقوا أربع مرات منذ عام ٢٠١٩ لوضع الاساسات لإنشاء تكتل اقتصادي. وزراء خارجية هذه البلدان كذلك اجتمعوا في قمم ثلاثية

هدف لتعميق التعاون, وعقد مجلس التنسيق العراقي الأردني المصري المشترك اول لقاءاته في شهر أيلول ٢٠٢٠. ان ارتفاع وتيرة الدبلوماسية على مستويات مرتفعة يبرز كيفية التزام العراق ومصر والأردن قدر تعلق الامر بصياغة أواصر قوية ويدل على إرادة هذه الدول لتعميق العلاقات عن طريق تشكيل حلف اقتصادي مشابه لذلك الذي تم تأسيسه في اليمن سنة ١٩٨٩.

مثل هكذا مشروع له تبعات اقتصادية وامنية وسياسية منها الربط الكهربائي بين الدول الثلاث. لكن والاهم من ذلك, ما تريده بغداد والقاهرة وعمان في الحقيقة هو استعادة مكانتهما السابقة كقوى سياسية ودبلوماسية واقتصادية أساسية ضمن الإطار العربي. العراق يمتلك ثروة النفط, لكن عقود من الصراع الداخلي والاقليمي أضعف بنيته التحتية واقتصاده. مصر, أكبر بلد عربي من ناحية السكان, عانت من المصاعب الاقتصادية لفترات طويلة بالإضافة الى اضطرابات الربيع العربي. الأردن والتي لعبت دورا مهما كقوة إقليمية ووسيط, يقيدها صغر المساحة والاقتصاد والجغرافية من ممارسة دورها على المستوى الإقليمي.

في الوقت الذي قد يكون فيه هناك بعض الشعور بالحنين الى الماضي, الامر الذي ظهر في تأسف الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد على الواقع الحالي والذي يتمثل بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحادة لبغداد والقاهرة وعمان والتي تعيق قدرتها على ممارسة النفوذ داخل وخارج حدود بلدانها. لهذه الأسباب, من الواضح ان الإبقاء على روابط مع دول مجلس التعاون الخليجي هو امر أساسي للتنمية والاستقرار الإقليميين. فالاقتصاديات القوية لدول مجلس التعاون الخليج وتركز الثروات والاستقرار السياسي منح هذه الدول أهمية إقليمية ودولية. في نفس الوقت, العراق ومصر رأيا بان ادوارهما التاريخية في العالم العربي تحولت الى أدوار مساندة بسبب تحول القوة والتأثير الى دول الخليج.

ان إمكانية تشكيل تكتل اقتصادي يتضمن مصر والعراق والأردن يقدم فرصة واعدة للتعاون مع دول مجلس التعاون الخليج العربي

من اجل تعزيز التداخل الاقتصادي والتجارة والاستثمار. ومهما يكن من الامر, سيتطلب الامر تفكيرا مبدعا يرفض منطق الحسابات الصفرية الهدام والتي طغت على سياسة التحالفات في الشرق الأوسط. من اجل الوصول الى هذه الأهداف, على الكتلة الجديدة ضمان ان مبادراتها وسياساتها تلائم مع مصالح دول مجلس التعاون الخليجي.

ان الطفرة في مجال التفاعلات الدبلوماسية ما بين العراق ومصر والأردن يضع في المقدمة مشروعا إقليميا طموحا ويبرز الثقة المتزايدة والاهداف والرؤية المشتركة بين هذه الدول. ومن الواضح ان هذا يؤشر على جهد مركز يتم تبنيه من قبل الدول الثلاث لصياغة شراكة أعمق وأكثر شمولا, يمكن ان تعود بالفائدة على شعوب هذه الدول والمنطقة ككل. استمرار العمل بقرب مع دول مجلس التعاون الخليجي حتى وان كان بناء هذه البلدان لشراكتهم الجديدة هو الطريق المختصر وربما الطريق الوحيد للنجاح في مساعيها.

الملاحظات:

- بعد التراجع النسبي في التهديد الأمني الذي واجهه العراق على مدى العقدين الماضيين, تقدم التحدي الاقتصادي الى صدارة التحديات الوجودية التي تعصف بالعراق في الوقت الحاضر. فهنالك ضرورة قصوى لإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ووضع حد لاعتماده المطلق على الصادرات النفطية وتوفير فرص عمل للأعداد المتنامية للقوة العاملة في داخل سكانه وخلق بيئة اقتصادية امنة جاذبة للاستثمار الأجنبي وإعادة اعمار البنى التحتية المتهالكة.
- في خضم التحديات الاقتصادية المهولة التي يواجهها العراق اليوم, يقدم الاستقرار السياسي والأمني والانفتاح الدبلوماسي العراقي على الصعيد الإقليمي والدولي فرصة لبناء شراكات إقليمية تنموية تعود بالمنفعة المشتركة على جميع أطرافها.
- أحد المحاور المهمة التي دخل العراق كركن أساسي فيها هو التفاهم الاستراتيجي الثلاثي بين مصر والأردن والعراق. فالمصالح المشتركة المتمثلة بالحاجة الى العمالة وخبرات الاستثمار ومصادر الطاقة تجمع الأطـراف الثلاثة وتدفعها باتجاه تعزيز وتقوية روابطها الاقتصادية, مستندة في ذلك على ارث يعود تاريخه الى عقود بعيدة.
- ينبغي ان لا تتقيد هذه الشراكات في حدود عضوية أطرافها, وان لا تصار الى محاور تنافس إقليمي او تفسر على انها تكتلات صفرية تكون مكاسبها على حساب أي طرف لا يقع ضمن نطاقها. لذا فان التوسع في التعاون الثلاثي بين مصر والعراق والأردن يجب ان يشتمل على مشاركة فعالة لدول مجلس التعاون الخليجي, للإفادة من القدرات المالية والاستثمارية الكبيرة التي تمتلكها هذه الدول.

وأد الآمال الأمريكية بالعراق بإبرام صفقة النفط مقابل الغاز مع إيران

الكاتب:

سيمون ويتكنز

صحفي ومختص بالشؤون المالية ومؤلف أكثر الكتب مبيعاً وعمل بوصفه مستشاراً للمخاطر الجيوسياسية لعدد من صناديق التحوط الرئيسة في لندن وموسكو ودبي.

المصدر:

شبكة اويل برايس(Oil Price)

https://oilprice.com/Energy/Natural-Gas/The-USs-Hopes-In-Iraq-Have-Ended-With-The-Oil-For-Gas-Deal-With-Iran.html

التاريخ:

31 تموز 2023

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر - د. نصر محمد علي

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

منذ أن أنهت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً «مهمتها القتالية في العراق» في 31 كانون الأول / ديسمبر عام 2021 كانت تبحث عن سبيل للعودة إلى مناطق النفط والغاز الضخمة غير المُستغلة نسبياً في البلاد، على النحو الذي حلل الباحث بعمق في كتابه الجديد عن النظام العالمي الجديد لسوق النفط. يعرف العراق ذلك جيداً وقد سعى منذ ذلك الحين إلى استغلال هذه الحاجة من أجل الحصول على المال من الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من عدم نيته السماح لها بالعودة بأي طريقة ذات مغزى. ويعلل العديد من المحللين هذا الاحجام إلى الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 أو إلى وجودها العسكري المستمر هناك حتى عام 2011، ولكن صحيحاً أن أياً من هذين العاملين لم يسعف طموحات الولايات المتحدة في العراق، بيد أنهما في الوقت نفسه لم يضعا المسمار الأخير نعشها أيضاً.

منذ أن أنهت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً «مهمتها القتالية في العراق» في 31 كانون الأول / ديسمبر عام 2021 كانت تبحث عن سبيل للعودة إلى مناطق النفط والغاز الضخمة غير المُستغلة نسبياً في البلاد، على النحو الذي حلله الباحث بعمق في كتابه الجديد عن النظام العالمي الجديد لسوق النفط. يعرف العراق ذلك جيداً وقد سعى منذ ذلك الحين إلى استغلال هذه الحاجة من أجل الحصول على المال من الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من عدم نيته السماح لها بالعودة بأي طريقة ذات مغزى. ويعلل العديد من المحللين هذا الاحجام إلى الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 أو إلى وجودها العسكري المستمر هناك حتى عام 2011، ولكن صحيحاً أن أياً من هذين العاملين لم يسعفا طموحات الولايات المتحدة في العراق، بيد أنهما في الوقت نفسه لم يضعا المسمار الأخير نعشها أيضاً. جاء ذلك مع انسحابها أحادي الجانب من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) أو الاتفاق النووي – باللغة الدارجة- مع إيران في آيار / مايو عام 2018. لقد مارست في الواقع إيران نفوذاً هائلاً على العراق لمدة طويلة جداً عبر مختلف وكلائها السياسيين والاقتصاديين والعسكريين، وكان وأد الاتفاق يعني الشيء نفسه لأي طموحات لدى الولايات المتحدة في العراق. وقد شوهدت اللعبة من العراق والولايات المتحدة بشأن مركز البداية هذه مرة أخرى الأسبوع الماضي، ولكن كما هو الحال مع لحظة المجد العابرة لماكبث، فان هذه التهديدات والتهديدات المضادة «الحبلى بالصخب والعنف والتي لاتعني شيئاً»: اللعبة قد انتهت وخسرت الولايات المتحدة.

لقد شهد الأسبوع الماضي أو نحو ذلك سلسلة من التصريحات من جانب كل من الولايات المتحدة والعراق على السواء بشأن فكرة بغداد السامة بأن العراق سيدفع بعوائده النفطية مقابل الغاز والكهرباء التي طالما كان يستوردها من إيران.

هذه صفعة على وجه واشنطن، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمنح العراق عشرات المليارات من المساعدة في شؤونه المالية شرط أن تقلل البلاد وارداتها من الغاز والكهرباء من إيران في نهاية المطاف إلى الصفر. وبالنسبة للولايات المتحدة فان انهاء اعتماد العراق على إيران لحولي40 في المائة من احتياجات شبكة الكهرباء (عبر واردات الغاز والكهرباء) كان سيوفر نقطة انطلاق ممتازة للشركات الأمريكية للعودة إلى العراق لتدشين فصل تجاري جديد في تاريخ البلدين. ولتشجيع العراق على تحقيق هذه الغاية، منحته الولايات المتحدة الامريكية اعفاءات لمواصلة استيراد الغاز والكهرباء من إيران لإدارة هذا الانتقال بعيداً عن الاعتماد عليها (اي على إيران). وقد رافق هذه الاعفاءات عمليات ضخ ضحمة للتمويل الأمريكي في العراق، وعادة مايكون ذلك في أعقاب زيارة لرئيس وزراء العراق إلى واشنطن في آب/ أغسطس أو أيلول / سبتمبر من كل عام يطلب في حينها المال لإنقاذ العراق. ان السبب الرئيس وراء حاجة موازنة العراق إلى الانقاذ كل عام هو الفساد الواسع الذي يكمن في قلب إدارة قطاع النفط، على النحو الذي حللته بعمق في كتابي بشأن عن النظام العالمي الجديد لسوق النفط. هذه المناورة الهجومية التي مارسها العراق هي أمر مألوف تتكرر كل سنة في واشنطن لدرجة ان مصدراً قانونياً أمريكياً في واشنطن رفيع المستوى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمثل هذه المناقشات أخبر حصرياً موقع OilPrice.com منذ بضع سنوات، بان هذه الممارسة تعرف بـ «رقصة بغداد».

جاءت الخيانة الأكثر إثارة للصدمة لثقة الولايات المتحدة الأمريكية المتفائلة في العراق في هذا السياق، من مصطفى الكاظمي السلس للغاية. إذ كان يرقص الرقص المعتاد مع الولايات المتحدة بنحو جيد لدرجة أن واشنطن منحته، في آيار / مايو، أمـوالاً أكثر من ذي قبل كما منحته أطـول تنازل على الإطلاق120- يوماً- لمواصلة استيراد الغاز والكهرباء من إيران، شرط أن يتوقف العراق عن فعل ذلك قريباً. ومع ذلك، بمجرد

ايداع الأموال وعودة الكاظمي بأمان إلى أرض الوطن، وقع العراق عقداً لمدة عامين- أطول مدة على الإطلاق- مع إيران لمواصلة استيراد الغاز والكهرباء منه. غير ان الولايات المتحدة منحت العراق، رداً على ذلك، اقصر اعفاء على الإطلاق -30 يوماً- كما أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك، مورغان اورتاغوس، في مؤتمر صحفي فرض عقوبات جديدة على 20 كياناً في إيران والعراق. واستشهدت بها على أنها أدوات لتحويل الأموال إلى فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وهذا صحيح تماماً. وأضافت أن الكيانات العشرين تواصل استغلال اعتماد العراق على إيران بوصفه مصدراً للكهرباء والغاز من خلال تهريب النفط الإيراني عبر ميناء أم قصر العراقي وتبييض الأموال عبر شركات وهمية عراقية وهذا صحيح أيضاً. وقالت أيضاً إن واشنطن قلقة للغاية من أن العراق يواصل العمل بوصفه قناة لإمدادات النفط والغاز الإيرانية لتشق طريقها إلى أسواق التصدير الرئيسة في العالم ، وكان هذا صحيحاً أيضاً.

وحتى في خضم هذا المشهد من الخيانات المذهلة، فان هذه الفكرة الجديدة من العراق ماهي إلا واحدة من مجموعة متنوعة غير مسبوقة من الافكار السامة. وبالنظر إلى التعليقات العرضية لرئيس الـوزراء العراقي الحالي محمد السوداني قد يُفترض أن بغداد تعرف ذلك، وإذا كان الأمر على هذا النحو، فقد تكون هذه الحيلة الأخيرة في جهود هذا العام للحصول على تنازل آخر (بما في ذلك السماح بتسديد المدفوعات العراقية عبر النظام المصرفي الإيراني العادي)، والمزيد من التمويل بمليارات الدولارات من الولايات المتحدة على وجه التحديد، وعلى مايبدو دونما أي احساس بما قد يستبطنه الأمر من مفارقة، فقد قال السوداني أن العراق ليس أمامه خيار سوى البدء بدفع واردات الغاز والكهرباء الإيرانية بالنفط العراقي لأن العقوبات الأمريكية على إيران جعلت من الصعب على العراق سداد المدفوعات عبر الطرق المصرفية التقليدية. وقال السوداني ان مثل هذه

الإمدادات حيوية بسب انقطاع التيار الكهربائي الذي يحدث في عموم العراق خلال فصل الصيف. كما وجه السوداني تهديدين مبطنين للولايات المتحدة. أولهما كان عبر شركة تسويق النفط العراقية (سومو) وكان مؤداه: ان آفاق انتاج النفط على المدى الطويل في البلاد يمكن أن تتضرر بشدة من خلال صفقة مقايضة النفط مقابل الغاز مع إيران. وسيتعين على العراق، على وجه التحديد، من أجل الوفاء بشروط الصفقة تسريع وتيرة الانتاج من أكبر حقوله في الجنوب، الأمر الذي من شأنه اتلاف هياكل الآبار، ويقلص من مدة صلاحيتها وعوائدها الانتاجية الإجمالية. وان التهديد الذي تتعرض له الولايات المتحدة من هذا الأمر ذو شقين. الأول، يعني أن الولايات المتحدة إذا عادت للعراق، سيتضرر العديد من حقوله النفطية ضرراً لايمكن اصلاحه، والثاني، ان انتاج النفط العراقي سيتراجع بمرور الوقت، الأمر الذي سيرفع من أسعار النفط، وهو ما لاتريده الولايات المتحدة وحلفاؤها. التهديد الثاني صدر من وزير النفط العراقي حيان عبد الغني، مفاده ان مثل هذا الاتفاق قد يؤدي إلى تعاون أكبر بين العراق وإيران في استكشاف حقول النفط المشتركة وتطويرها وتبادل الخدمات الفنية والهندسية. وبالنسبة للولايات المتحدة قد يعني هذا استبعاد بعض الحقول الرئيسة من خططها المستقبلية إلى الأبد، وربما الأسوأ من ذلك ستقع تحت تأثير الصين مباشرة. وقد منحت اتفاقية «التعاون الشامل بين إيران والصين لمدة 25 عاماً السيطرة الفعالة على حقول النفط والغاز الإيرانية إلى الصين في عام 2018». وكُشف النقاب عن المحتويات الكاملة لهذه الاتفاقية لأول مرة في مقالتي المنشورة في 3 ايلول / سبتمبر عام 2019 بشأن هذا الموضوع وحللت بعمق في كتابي الجديد بشأن النظام العالمي الجديد لسوق النفط.

يبدو في الوقت الراهن ان الولايات المتحدة تمر بمراحل الحزن الخمسة المرتبطة بموت فكرتها للعراق : الانكار والغضب والمساومة والاكتئاب والقبول. وانطلاقاً من أحدث تعليق مقتضب

من وزارة الخارجية الأمريكية- «ان التنازل في آذار / مارس 2023، الذي منحه وزير الخارجية، يسمح للعراق بشراء الكهرباء من إيران- لاشيء غير ذلك» – ربما ماتزال الولايات المتحدة في مرحلة «الانكار». وعندما تصل إلى «القبول» قد يكون من الجيد أنها تتبع الشكل المعتاد لهذه الرقصات وتمنح تنازلاً آخراً للعراق لمواصلة استيراد الغاز والكهرباء من إيران، بما في ذلك السماح له بالسداد عبر الوسائل العادية، وتعطيه بضعة مليارات من الدولارات. وقد يُتوقع أيضاً في هذه المرحلة أن يتخلى العراق عن فكرة صفقة النفط مقابل الغاز مع إيران – على الأقل حتى ينتهي هذا الإعفاء أيضاً.

الملاحظات:

- لاتألو الولايات المتحدة جهداً في سبيل الوصول إلى مناطق النفط والغاز في العراق وكان هذا الدافع الرئيس وراء غزوها للعراق 2003 وسيظل موضوع الطاقة يمثل أولوية لها ليس من أجل تأمين امدادات الطاقة «بأسعار معقولة» فحسب، بل ولمواجهة المنافسين الصين وروسيا وايران.
- تصف المقالة ان صفقة النفط مقابل الغاز المبرمة بين العراق وايـران قضت على طموحات الولايات المتحدة الرامية إلى الوصول الى مناطق النفط والغاز.
- توفر ظروف الاستثمار الحالية فرصة مواتية امام الحكومة لاستثمار الاندفاع الاقليمي والدولي حيال العراق لدعم الاقتصاد العراقي واصلاح قطاع الطاقة الذي استنزف الكثير من الموارد.
- ان اصلاح قطاع الطاقة لايدعم الاقتصاد فحسب بل من شأنه القضاء على جزء كبير من الفساد الذي ارتبط بهذا القطاع.

الاقتصاد العراقي يحاول تجربة اشياء جديدة مع انحسار الارهاب

المصدر:

Fair Observer

https://www.fairobserver.com/world-news/as-terror-recedes-the-iraqi-economy-tries-new-things /

التاريخ:

22 حزيران 2023

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر - د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

بعد ثمانية أشهر على تولي رئيس الوزراء العراقي منصبه بوسعه الاشارة إلى مدة من الهدوء وزيادة الاستثمار الأجنبي وازدهار البناء في بغداد بوصفه دليلاً على أن بلاده تسير في الاتجاه الصحيح . وتعج ردهات الفنادق برجال الأعمال من الصين. إذ يحتشد المتفرجون في ميدان سباق الخيل الذي أعيد افتتاحه. إذ تعمل الرافعات في بناء مراكز التسوق والمجمعات السكنية بعد توقف دام 20 عاماً. وتعود الحياة الطبيعية، أو على الأقل وضع مشابه لها، إلى العراق.

بعد ثمانية أشهر على تولي رئيس الوزراء العراقي منصبه بوسعه الاشارة إلى مدة من الهدوء وزيادة الاستثمار الأجنبي وازدهار البناء في بغداد بوصفه دليلاً على أن بلاده تسير في الاتجاه الصحيح مع ذلك يشعر الجمهور بالقلق إزاء النفوذ الاقتصادي غير المتناسب لإيران وجهود الحكومة الفاترة للقضاء على الفساد.

ركزت الطاولة المستديرة في «تشاثهام هاوس» في لندن الاسبوع الماضي على استدامة انتعاش العراق من الجمود السياسي والاقتصادي الذي أعقب تولي محمد السوداني منصب رئاسة الوزراء في تشرين الأول / اكتوبر من العام الماضي. وأجريت الطاولة المستديرة باستعمال قواعد تشاثهام هاوس والتي تقضي بأن أي شخص يأتي إلى الاجتماع له الحرية في استعمال المعلومات من المناقشة، ولكن لايُسمح له الإفصاح عن من أدلى بأي تعليق معين.

استأنف العراق نشاطه أو هكذا يبدو الأمر

لقد بدا واضحاً لزوار بغداد، وكثيراً منهم كان في الطاولة المستديرة، هو أن ثقافة المقاهي قد عادت. هناك شعور بالأمن بعد سنوات من العنف. كما أشار مقال حديث في مجلة الإيكونوميست:

تعج ردهـات الفنادق برجال الأعمال من الصين. إذ يحتشد المتفرجون في ميدان سباق الخيل الذي أعيد افتتاحه. إذ تعمل الرافعات في بناء مراكز التسوق والمجمعات السكنية بعد توقف دام 20 عاماً. وتعود الحياة الطبيعية، أو على الأقل وضع مشابه لها، إلى العراق. وكما قال أحد المشاركين: «هذا حافز للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحتاجه الاقتصاد العراقي بشدة». ويأتي الأمن، إلى حد ما على الأقل، من حقيقة ان رئيس الوزراء، كما تشير الايكونوميست، له صلات قوية مع الجماعات المسلحة- قوات الحشد الشعبي- التي يرتبط العديد منها بطهران مباشرة. إذ زادت اعداد قوات الحشد الشعبي في ظل حكم السوداني من 116 ألفاً إلى 230 ألفاً ومنحت موازنة سنوية قدرها 2.7 مليار دولار أمريكي. وفي ظل هذا النوع من الدعم لاحاجة للجماعات المسلحة باستعمال سلاحها في سبيل تأمين المكاسب.

لقد حُددت الموازنة التي صدرت في 11 حزيران / يونيو عند 153 مليار دولار واستندت إلى اسعار النفط البالغة 70 دولار للبرميل. وبالنظر إلى تقلب السوق، فان هذا القرار يبدو ساذجاً إلى حد ما. صحيح ان الاسعار، بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، قد بلغت ذروتها بمعدل 123 دولاراً للبرميل في آذار / مارس عام 2022، غير أن

الأسعار تراجعت، وارتفعت لمدة وجيزة في حزيران / يونيو الماضي، ومنذ ذلك الحين تراجعت باضطراد لتحوم حول مستوى 70 دولاراً. وقد لاحظ صندوق النقد الدولي، في تقييمه للاقتصاد في شباط/ فبراير ان العجز المالي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد اتسع من 45 % إلى 63 % وتابع قائلاً:

مع الانخفاض التدريجي لأسعار النفط، من المتوقع أن تتحول أرصدة المالية العامة والحسابات الجارية الخارجية إلى عجز على المدى المتوسط، الأمر الذي يؤدي إلى تجديد ضغوط التمويل، وسحب احتياطيات النقد الأجنبي واستنفاد المدخرات المالية. هذه التوقعات عرض لمخاطر هبوط اضافية تتصل بانخفاض أسرع في أسعار النفط، والاضطرابات الاجتماعية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وتحقيق الالتزامات الطارئة ولاسيما في قطاع الكهرباء.

وكما أكد أحد المشاركين في الطاولة المستديرة مشككاً في نجاعة الموازنة بالقول» ماذا يحدث عندما يغدو سعر النفط 50 دولار للبرميل؟».

سيظل الفساد مشكلة مزمنة

تبذل حكومة السوداني قصارى جهدها في سبيل للإيحاء بأنها تتبنى حملة جارية للتصدي للفساد المستشري إذ أصدر 52 استدعاءاً ضد وزراء سابقين في الحكومة ونواب وزراء ومحافظين. وتزعم الحكومة ان بيع المناصب الوزارية وغير من المناصب الحكومية العليا قد توقف الآن ومع ذلك فالعبارة الشائعة بشأن هذه الاجراءات هي «لايمكنك ايقاف 20 عاماً من الفساد في 20 شهراً». كان المزاج السائد في الطاولة المستديرة متشككاً في أن تحقق هذه الحكومة نتائج أفضل من سابقتها في قتل وحش الفساد الذي يستمر في تدمير الاقتصاد ويكبح امكانات التنمية للمضي قدماً في هذه الدولة الغنية بالطاقة. وإحدى الدلائل على أن الأمور لاتسير في الاتجاه الذي تزعمه الحكومة هي حقيقة ان القطاع العام المتضخم بالفعل في العراق من المقرر أن يتضخم في الموازنة بإضافة أكثر من نصف مليون وظيفة جديدة. ولما اشار احد المشاركين في الطاولة المستديرة أن الرقم يمكن أن يكون 600 الفاً، صحح الرقم بالقول انه كان في الواقع 793 الفاً، الأمر الذي دفع أحدهم إلى التعليق بأن حل الحكومة للمظاهرات الجارية في الشارع كان منح المتظاهرين وظائف. وفي خضم الاحباط العام، هناك بعض بارقة امل تحملها بعض الاخبار السارة. ففي ظل وجود بلد ورأس مال أكثر أماناً من ذي قبل، أفصح المستثمرون الأجانب عن اهتمام

متجدد، يأتون حتى الآن من قطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة بنحو رئيس. كما وتنخرط الصين ايضاً، فيما ترغب كلاً من مصر وإيطاليا والمانيا بالاستثمار باحثة عن سبيل لذلك. وفي الواقع كان امير قطر في بغداد، في اليوم نفسه الذي عقدت فيه الطاولة المستديرة، لتوقيع صفقة تهدف إلى تطوير مشاريع بقيمة 9.5 مليارات دولار تشمل بناء محطتين من شأنها توليد طاقة اجمالية 2400 ميغاواط. ومع ذلك يجدر التنبيه إلى أن بعضاً من أسوأ حالات الفساد هي التي تحدث في قطاع الطاقة. وقد علّق أحد المشاركين في الطاولة المستديرة قائلاً « أصل كل فساد يقبع خلف دعم الطاقة، الذي كلف 30 مليار دولار خسائر في الإيرادات و 30 ملياراً أخرى من الفرص الضائعة».

العراق مدين لجاره الشرقي

أشار أحد المشاركين في الطاولة المستديرة إلى الوجود القوي لإيران في القطاع. إذ يعتمد العراق على الرغم من موارده الهيدروكربونية الهائلة، على طهران في واردات الغاز، وعندما يتأخر في السداد، كما هو الحال في كثير من الأحيان، ترزح إمدادات الغاز تحت وطأة التهديد بتقليص الإمدادات، الأمر الذي يفضي إلى إشاعة المزيد من البؤس في أوساط العراقيين العاديين وإلحاق المزيد من الضرر في الاقتصاد. وتقوم شركة إيرانية مرتبطة بالحرس الثوري ببناء مشروع بقيمة 17 مليار دولار نفذ بالشراكة مع شركة شل لاستعمال الغاز المصاحب في جنوب العراق لتوليد الكهرباء. وأشارت صحيفة الفاننشال تايمز، في تحقيقها بشأن الصفقة، إلى أن مجموعة مابنا ومقرها في طهران... يحق لها الحصول على 78 بالمائة من عائدات مبيعات الكهرباء تبعاً لوثائق اطلعت عليها الفاننشال تايمز وثلاثة أشخاص مشاركين في إبرام العقود». وأشار المقال إلى أن الولايات المتحدة مهتمة بالدور الذي « قام به حسن دانائي فر ، السفير الإيراني السابق في بغداد والعضو السابق في الحرس الثوري في البلاد، في الضغط على بغداد لصالح مابنا». وما إذا كان الاستثمار الأجنبي الخارجي قادراً على تحرير العراق من القيود الاقتصادية وغير الاقتصادية التي فرضتها طهران، يبقى سؤالاً مطروحاً. صحيح ان هذا بالتأكيد هو المسار الذي يرغب فيه معظم العراقيين، لكن وكما أظهرت نقاشات الطاولة المستديرة في تشاثهام هاوس، لاتوجد مؤشرات تذكر حتى الآن على أن حكومة السوداني لديها رغبة كبيرة لتحدي السيطرة الشديدة للنظام الإيراني بنحو مباشر أو غير ذلك.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- يوفر مناخ الاستقرار والوفرة المالية فرصة سانحة للاستثمار الذي تشتد حاجة الاقتصاد العراقي إليه وهو الأمر الذي بدت بوادره واضحة في المدة القليلة الماضية.
- يدعم ذلك تضمين الموازنة بعض الفقرات تتصل بالتنمية وتعزيز البنية التحتية ولاسيما مشاريع الطرق وقطاع الإسكان ودعم قطاعي التعليم والصحة بالمدارس والمستشفيات وهذا الأمر من شأنه أن يوفر للحكومة فرصة للتبني مشاريع اعمار حقيقية غير ان ذلك مكفول بالكيفية التي سيتم فيها إنفاق هذه الأموال.
- على الرغم من ذلك فان تثبيت الموازنة لأسعار النفط عند 70 دولاراً للبرميل. ينطوي على مخاطر، فعلى الرغم من ارتفاعها بعد الحرب في أوكرانيا إلا أنها مالبثت أن تراجعت، وفي حال تراجع أسعار النفط أكثر فانه ينذر بعجز مالي كبير علماً ان العجز الحالي يقدر بـ 48 مليار سنوياً وهو أكثر من ضعفي العجز الذي سُجل مع إقرار آخر موازنة عام 2021 والذي كان يبلغ 19.7 مليار.
- أن تضخم القطاع العام سيفضي الى زيادة حجم الانفاق على الرواتب، الأمر الذي ينذر بتداعيات اقتصادية وخيمة لأنه سيعمل على زيادة الاستهلاك وارتفاع التضخم وزيادة الاستيراد ومن ثم العجز في الميزان التجاري.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks